



أوراق تأمينية

مصباح كمال*: ملاحظات نقدية على برنامج وتوصيات مؤتمر إصلاح قطاع التأمين في العراق، 15-16 أيلول 2021، بغداد

هذا المقال هو استكمال لمقالات نشرت سابقاً حول مؤتمر إصلاح قطاع التأمين في العراق.¹

[1]

هل هناك علاقة بين أوراق المؤتمر وإصلاح قطاع التأمين؟

إصلاح قطاع التأمين العراقي موضوع واسع، لم يستطع المؤتمر، الذي عقد من أجله، الكشف عن الاختلالات الهيكلية والقانونية في القطاع. ويظهر ذلك جلياً من قراءة عناوين الأوراق المقدمة في المؤتمر² فمعظمها يتعلق بمسائل الاكتتاب بالأخطار في شركات التأمين، والتوسع في ممارسة فروع معينة للتأمين، وربحية هذه الشركات، والاستثمارات التي تقوم بها، واستخدام المنصات الإلكترونية. فيما يلي نقتبس عناوين الأوراق للتعرف على نوع القضايا المثارة:

- دور انتقاء الأخطار في تحديد أسعار التأمين
- واقع قطاع التأمين وضمان الودائع المصرفية في العراق وسبل تطويره
- معيار الإبلاغ المالي 17 عقود التأمين
- التأمين الصحي التكميلي للضمان الصحي

¹ مصباح كمال، "مركز التدريب المالي والمحاسبي ومؤتمر إصلاح قطاع التأمين في العراق"، شبكة الاقتصاديين العراقيين:

<http://iraqieconomists.net/ar/2021/05/16/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d9%85%d8%b1%d9%83%d8%b2-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%af%d8%b1%d9%8a%d8%a8-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%a7%d9%84%d9%8a-%d9%88%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ad%d8%a7>

مصباح كمال، "على هامش مؤتمر إصلاح قطاع التأمين في العراق، 15-16 أيلول 2021، بغداد"، شبكة الاقتصاديين العراقيين:

<http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2021/09/Misbah-Kamal-Insurance-Conference-September-2021-IEN.pdf>

مصباح كمال، "في نقد كلمة وزير المالية علي عبد الأمير علاوي في مؤتمر إصلاح قطاع التأمين في العراق، بغداد، 15-16 أيلول 2021"، شبكة الاقتصاديين العراقيين:

<http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2021/09/Misbah-Kamal-Insurance-Conference-September-2021-Minister-of-Finance-Speech-IEN.pdf>

² أشكر الزميل منعم الخفاجي على إرسال نسخة من برنامج المؤتمر والتوصيات.



أوراق تأمينية

- تحليل المخاطر التأمينية وأثرها في تعزيز التصنيف الائتماني لشركات التأمين
- العوامل المؤثرة في ربحية الشركات
- عقد البيع على أساس CIF وانعكاسه على حجم أقساط التأمين البحري- بضائع
- دور البراعة التنظيمية في جلب عملاء شركات التأمين
- تمكين التأمين الذكي- البيئة الحاضنة والدور المرتقب لتطوير قطاع التأمين في العراق
- نحو استراتيجيات إصلاح إداري أكثر فاعلية لشركات التأمين العراقية في إطار مدخل المسؤولية الاجتماعية للمنظمات
- التأمين البحري عن طريق المنصة الإلكترونية
- العوامل المؤثرة على قطاع التأمين في العراق بعد عام 2003
- التنبؤ بعوائد أسهم شركات التأمين الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية باستخدام نموذج $ARIMA^3$ للفترة 2015-2020
- دور الترويج في نشر ثقافة تأمين السفر لدى المواطن العراقي
- التدقيق المستدام لإدارة مخاطر أنشطة الاستثمار والتحوط لها في شركات التأمين

هناك ورقة للزميل الجليل منعم الخفاجي بعنوان "دور التدريب في نهوض قطاع التأمين وتطويره" قدمها نيابة عن المنظمة الألمانية للتنمية والتعاون GIZ4 لا تجد ذكرًا لها في وقائع المؤتمر. لا نعرف سبب عدم إدراج هذه الورقة ضمن الوقائع. (راجع تفاصيل الأوراق المقدمة في المؤتمر في الملحق رقم 1)

عدا ذلك فإن مجرد مراكمة العناوين والاستغراق في "بحث" المسائل الجزئية الخاصة بعمل شركات التأمين لا يشكل مشروعًا للإصلاح. ولذلك يبدو أن اللجنة العلمية للمؤتمر التي قامت بصياغة التوصيات قدمت توصياتها اعتمادًا على رؤية أو معرفة

³ للتعريف بهذا النموذج المستخدم في الإحصاء والاقتصاد القياسي راجع:

https://en.wikipedia.org/wiki/Autoregressive_integrated_moving_average

⁴ نص الورقة منشورة في شبكة الاقتصاديين العراقيين:

<http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2021/10/Muneam-Al-Akhafaji-Training-Paper-submitted-to-the-insurance-conference-September-2021-Draft-3-IEN.pdf>
[Training and its Role in Developing Iraq's Insurance Sector](#)



أوراق تأمينية

أعضائها لجملة من قضايا التأمين ليست خاصة بقطاع التأمين في العراق إذ أنها قضايا مثارة في أسواق التأمين العربية وغيرها.⁵

إن التوصيات هي تلخيص لأفكار وتصورات في التداول العام في الصحافة التأمينية العربية والأجنبية وليست نابغة من بحث واسع لواقع قطاع التأمين العراقي. لا يعيب هذا من قيمة التوصيات بقدر ما يوضح على انقسام بين الواقع والطموح، فقطاع التأمين العراقي يفتقر إلى "البنية التحتية الفنية"، والتشريعية، التي يمكن أن ينهض عليها مشروع الإصلاح، كما سيتبين فيما بعد.

لا ننكر الجهد المبذول في عقد هذا المؤتمر، لكننا نأمل أن لا تظل مخرجاته، رغم نواقصها، محصورة لدى من قام بتنظيمه. نأمل أيضاً من منظمي المؤتمر الاستماع إلى آراء ممارسي التأمين في العراق في شركات التأمين العامة والخاصة.

[2]

إهمال الإصلاح التأميني وبعض آثاره السلبية

لقد أهملت حكومات ما بعد 2003 قطاع التأمين، وما تقدمت بها من "برامج" للتأمين في بعض المجالات ظلت مهمة دون أن تخضع للمتابعة ولم يبدأ التحرك الحقيقي باتجاه الإصلاح إلا مع الورقة البيضاء رغم بعض العيوب فيما يخص إصلاح الإطار التنظيمي لقطاع التأمين وأهدافه.⁶

⁵ أنظر على سبيل المثال: شكيب أبو زيد، "سيناريوهات التطور المرتقب لصناعة التأمين العربية 2020-2021"، التأمين العربي، العدد 150، سبتمبر 2021، ص 7-10، وبالتخصيص ص 10 حيث يعرض كاتب المقال، وهو الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين، "الوسائل المتاحة أمام الأسواق لبلوغ أهداف طموحة".

⁶ مصباح كمال، "ملاحظات وتأملات في نقد بعض جوانب الورقة البيضاء لحكومة مصطفى الكاظمي"، شبكة الاقتصاديين العراقيين:

<http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2020/10/Misbah-Kamal-White-Paper-IEN.pdf>

مصباح كمال، "في نقد خطة إصلاح قطاع التأمين في الورقة البيضاء"، شبكة الاقتصاديين العراقيين:

<http://iraqieconomists.net/ar/2020/11/03/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d9%81%d9%8a-%d9%86%d9%82%d8%af-%d8%ae%d8%b7%d8%a9-%d8%a5%d8%b5%d9%84%d8%a7%d8%ad-%d9%82%d8%b7%d8%a7%d8%b9-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%a3%d9%85>

مصباح كمال، "ملاحظات نقدية حول إصلاح الإطار التنظيمي لقطاع التأمين والخدمات التأمينية في الورقة البيضاء، شبكة الاقتصاديين العراقيين:

<http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2021/02/Misbah-Kamal-Insurance-in-White-Paper-Part-2-IEN.pdf>



أوراق تأمينية

ويأتي هذا المؤتمر وكأنه استكمال لما جاء في الورقة البيضاء، هذا إذا اعتبرنا كلمة وزير المالية الإطار العام لرسم سياسة لقطاع التأمين رغم أنها كانت كلمة تفتقد الدقة والوضوح الكافي.⁷

إن تلكؤ الحكومات وخمول ديوان التأمين في الانتباه لرسم معالم الإصلاح وتنفيذ الإجراءات الخاصة به له آثاره السلبية التي يمكن رصد بعض مؤشراتنا في الآتي:

انخفاض معدلات نمو أقساط التأمين ونصيب الفرد مقارنة بما يقابلها في أسواق التأمين العربية دونكم أسواق التأمين العالمية.

مراوحة ديوان التأمين في مكانه منذ تأسيسه سنة 2005.

التنازع بين بعض القوانين المنظمة لنشاط التأمين كقانون تأسيس شركة التأمين الوطنية لسنة 1950 وقانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005.

البطء في إدخال منتجات التأمين الجديدة وحتى عند إدخالها تأتي مقترنة بنواقص في الصياغة كما في وثيقة التأمين الجماعي لقروض السيارات.

ليس لقطاع التأمين العراقي أي دور في تصدير خدمات إعادة التأمين. القطاع مستورد صرف لهذه الخدمات. ولم تعمل شركة إعادة التأمين العراقية على مراجعة دورها واستلهاً شيء من تاريخها السابق للاكتتاب بأعمال إعادة التأمين في أسواق التأمين العربية وأسواق دول الجنوب.

بقاء فئات اجتماعية واسعة دون حماية تأمينية والتي يمكن شمولها من خلال التأمين المتناهي الصغر microinsurance.

⁷ مصباح كمال، "في نقد كلمة وزير المالية علي عبد الأمير علاوي في مؤتمر إصلاح قطاع التأمين في العراق، بغداد، 15-16 أيلول 2021"، نشر في شبكة الاقتصاديين العراقيين:

<http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2021/09/Misbah-Kamal-Insurance-Conference-September-2021-Minister-of-Finance-Speech-IEN.pdf>



أوراق تأمينة

غياب العمل على تقليص الفجوة التأمينية insurance gap وخاصة في مجال التأمين على كوارث الطبيعة والتأمين الزراعي المتعثر منذ تدشينه في أوائل ثمانينيات القرن الماضي.

تدني مستوى التدريب المهني والافتقار إلى التدريب المهني المستمر.

غياب سوق تأميني اتحادي متكامل (حكومة إقليم كردستان لا تسمح بوجود فروع لشركات التأمين العراقية في الإقليم).

إن وضع القطاع من سوء بحيث أن الاستثمار الأجنبي ما يزال بعيداً عنه إلا في حدود ضيقة جداً رغم وجود قانون للاستثمار الأجنبي، ذلك أن البيئة الاستثمارية طاردة للاستثمار.⁸

إن معظم هذه السلبيات وغيرها مما لم نأتي على ذكرها كانت موضوعاً للعديد من المقالات والدراسات التي نشرناها خلال العقد الماضي، متوفرة في مجلة التأمين العراقي وموقع شبكة الاقتصاديين العراقيين وأماكن أخرى.

[3]

وقفه مع مفهوم الإصلاح التأميني

من المعروف أن الإصلاح الاقتصادي أو إعادة الهيكلة أو التكييف الاقتصادي، كما يرد في أدبيات المؤسسات المالية الدولية ومراكز البحث الغربية، تعرف الإصلاح بأنه مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني وتحسين الكفاءة الاقتصادية في استخدام موارد الإنتاج وصولاً إلى الانتقال إلى نظام يقوم على تحرير الأسواق (سيادة نظام السوق) وتعزيز المنافسة وتقليص دور الدولة الاقتصادي، بما فيه التخطيط المركزي للاقتصاد الوطني، وخصخصة الشركات العامة، لتحقيق التنمية وتحسين مستوى المعيشة في بيئة اقتصادية كلية مستقرة، وتحسين ميزان المدفوعات.

⁸ راجع على سبل المثال: عبد الحسين العنبيكي، "الاستثمار في العراق بين فخين: التعقيد والتفريط"، شبكة الاقتصاديين العراقيين: <http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2021/09/العراق-بين-فخين-التعقيد-والتفريط-محررة-2-pdf.pdf>



أوراق تأمينة

هذه خطوط عامة للإصلاح الاقتصادي، في مفهومه الغربي، لا تفي الموضوع حقه وأتينا على ذكرها لأن تحديد مفهوم الإصلاح يمهد السبيل لرسم السياسات. إذا استهدينا بهذه الخطوط العامة لنا أن نسأل إن كان القائمون على تنظيم هذا المؤتمر يمتلكون رؤية لإصلاح قطاع التأمين. ربما. لكن عناوين الأوراق المقدمة لا تؤثر على وجود فهم واضح لما يراد من الإصلاح.

لقد كانت لنا وقفة مع ورقة د. عبد الحسين العنبيكي "المنجحات العشر مجدداً: منهج حكومي متكامل"⁹ أثرنا فيها هذا السؤال: على ماذا ينصبُّ الإصلاح؟ أهو، على سبيل المثال، إعادة هيكلة الشركات العامة (الخاصة)، أو تشجيع الشركات الخاصة للاندماج لخلق عدد صغير من الشركات الكبيرة؟ فقد أراد الدكتور العنبيكي أن يضم برنامج رئيس الوزراء [2018] المكلف إصلاحاً لقطاع التأمين "ليكون ضامناً للاستثمار ومقللاً للمخاطر وتحسين جدوى الاستثمار والفرص المربحة." وهو بذلك يُحمّل قطاع التأمين مهام لا يتوفر لديه الأدوات المناسبة لتحقيقها. لتسهيل الرجوع إلى تعليقنا وموقفنا من أطروحة د. العنبيكي في مجال الاستثمار ننقل هنا ما جاء فيه.

ضمان الاستثمار

إن شركات التأمين تضمن الاستثمار في المشاريع الإنشائية والهندسية من خلال وثائق التأمين الهندسي، وهذه متوفرة في العراق، وكان سوق التأمين العراقي متقدماً في مجال التأمين الهندسي في سبعينيات القرن الماضي ولحق به التدهور بسبب الحروب وما أفرزه الاحتلال الأمريكي. وينصبُّ هذا التأمين على تعويض رب العمل أو المقاول عن كلفة الأضرار المادية العرضية التي قد يتعرض لها المشروع وكذلك المسؤوليات المدنية تجاه الغير والتي تنشأ من تنفيذ أعمال المشروع.

لكن شركات التأمين العراقية لا تستطيع التأمين على ما يعرف بالمخاطر السياسية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي في العراق كخطر المصادرة والتأميم لمشروع الاستثمار، وعدم قدرة المستثمر على تحويل أصل استثماره و/أو عوائده بالعملة الصعبة إلى خارج العراق، وخطر الإخلال بالعقد من قبل الطرف العراقي. ويكمن سبب عدم القدرة في توفير الغطاء التأميني إلى واقع أن هذه المخاطر تتأسس على قرارات سيادية لا تستطيع شركات التأمين معارضتها وعدم الالتزام بها. إن ضمان مثل هذه المخاطر تقوم بها هيئات متخصصة كالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار

⁹ مصباح كمال، "د. عبد الحسين العنبيكي وإصلاح قطاع التأمين"، شبكة الاقتصاديين العراقيين:

<http://iraqieconomists.net/ar/2018/09/21/%d8%a3-%d8%af-%d8%b9%d8%a8%d8%af-%d8%a7%d9%84%d8%ad%d8%b3%d9%8a%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d9%86%d8%a8%d9%83%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%86%d8%ac%d8%ad%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b4%d8%b1>



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق تأمينة

وائتمان الصادات (مقرها الرئيسي في الكويت)، Coface (فرنسا)، Euler
Hermes (ألمانيا)، ECGD (بريطانيا)، Export-Import Bank of USA
(الولايات المتحدة) وهيئات حكومية وتجارية (شركات تأمين) في دول أخرى.

تقليل مخاطر الاستثمار

أما تقليل مخاطر الاستثمار المنصب على المشاريع الإنشائية والهندسية فإن القدرات الفنية المتوفرة لدى شركات التأمين العراقية هي دون المستوى المعروف عالمياً. لكن هذه الشركات تستطيع الاستفادة من الخدمات الهندسية لشركات إعادة التأمين الأجنبية وكذلك وسطاء التأمين العالميين التي تتعامل معها شركات التأمين العراقية لتغطية أخطار المشاريع التي لا تستطيع الاحتفاظ بها. إن هذه الشركات تضم مهندسين متخصصين في الكشف الميداني على المواقع الإنشائية لهم الخبرة في تقديم التوصيات لتقليل المخاطر وتحسين إدارتها.

تحسين جدوى الاستثمار

يريد الدكتور العنكي أيضاً إصلاح قطاع التأمين ليلعب دوراً في "تحسين جدوى الاستثمار والفرص المربحة". إن وجود شركات تأمين عراقية قوية هو من بين الحقائق التي تؤخذ بنظر الاعتبار لدى من يقوم بدراسة جدوى المشروع الاستثماري. لكني لا أعرف كيف يمكن لمنهج إصلاح قطاع التأمين "تحسين الفرص المربحة". ربما تنصب دعوة الإصلاح على رفع مستوى أداء شركات التأمين العامة والخاصة، وتحسين نوعية الخدمات التي تقدمها كإصدار وثيقة التأمين دون تلكؤ، وتسريع عملية تسوية المطالبة بالتعويض، والاهتمام بمستوى اللغة الإنجليزية (لتسهيل التعامل مع المستثمر الأجنبي).

إن تحسين جدوى الاستثمار يفترض أن المستثمر الأجنبي سيقوم بالتأمين على مشروعه مع شركة تأمين مسجلة في العراق ومجازة لمزاولة العمل من قبل ديوان التأمين. لكن التجربة منذ الاحتلال الأمريكي سنة 2003 تشير إلى تجنب المستثمر الأجنبي التأمين مع شركة تأمين عراقية، وحتى عقود جولات التراخيص لم يحصل منها شركات التأمين العراقية إلا النزر اليسير. إضافة إلى ذلك، فإن قانون الاستثمار الاتحادي وقانون الاستثمار في إقليم كردستان العراق لا يلزم المستثمر بالتأمين مع شركات تأمين عراقية ويترك الحرية له للتأمين مع شركة تأمين أجنبية أو وطنية، حسب اختياره. كما أن العقود الإنشائية للدولة لا تنص دائماً على إجراء التأمين، وكل هذا يعني أن المستثمر حر في إجراء التأمين خارج العراق.

[4]



أوراق تأمينة

غياب التراكم المعرفي في الإصلاح التأميني

هناك مفارقة بين الأوراق الخمس عشرة+1 المقدمة في المؤتمر والتوصيات الثلاثة والعشرين، إذ أن التوصيات لا تعكس تمامًا ما توحى به عناوين هذه الأوراق (لم نطلع على هذه الأوراق لأنها ليست متوفرة).¹⁰

ويبدو أن القائمين على هذا المؤتمر لم يستفيدوا من بعض التوصيات التي جاءت عقب تنظيم مؤتمر التأمين العراقي بدعوة من مركز الإبداع لتنمية الشباب والمجتمع في بغداد يوم السبت 3 آذار 2018. لفائدة القراء وبغرض المقارنة ننقل نص هذه التوصيات حرفيًا لأغراض المقارنة:

التوصية الأولى: صدور التشريعات بالزامية التأمين ومنها التأمين على السيارات والتأمين على الأجانب الداخلين للعراق.

التوصية الثانية: صدور تشريع بتعديل بأن المادة 81 بفقراتها الثلاثة من قانون رقم (10) لسنة 2005 التعديل بأن يجري التأمين بأستيراد للبضائع الاستيرادية لدى شركات التأمين العراقية خاصة وعامة بدلاً من المنشيء.

التوصية الثالثة: فتح فروع في إقليم كردستان.

التوصية الرابعة: استخدام التقنية التكنولوجية في عملية الاكتتاب والتسعير وتحديد المخاطر.

التوصية الخامسة: الأخذ بنظر الاعتبار قيام المستثمرين بالاعمار باجراء التأمين على المشاريع من قبل شركات تأمين عراقية.

¹⁰ اكتفت جامعة النهرين والمعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية بتلخيص بعض عناوين التوصيات: "ومن أهم التوصيات التي توصل لها المؤتمر هي إعادة هيكلة قطاع التأمين في العراق باتجاه زيادة فاعليته وقدراته التنافسية من خلال إنهاء احتكار الشركات الحكومية للنشاط التأميني، وبناء وتطوير نموذج ديناميكي يلائم شركات التأمين العراقية، يستوعب التغيرات البيئية في قطاع التأمين المحلية والدولية، وتبني القيادات الإدارية العليا لمفهوم التفكير الإستراتيجي لما له من أهمية في صناعة التأمين وتحقيق الريادة في الأعمال، وأختيار القيادات الإدارية على وفق معيار الجدارة والكفاءة، وتفعيل مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنظمات كمنهج أخلاقي للارتقاء بالمجتمع على الأصعدة كافة، وتبني إستراتيجيات تسويق مبتكرة وأستخدام الأساليب الترويجية المستندة على التقنيات الحديثة".
أنظر:

<https://www.nahrainuniv.edu.iq/en/node/8728>

[/https://pgiafs.uobaghdad.edu.iq](https://pgiafs.uobaghdad.edu.iq)



أوراق تأمينة

التوصية السادسة: التنسيق بين الجهات المختصة المسؤولة (البنك المركزي ومركز الابداع لتنمية الشباب والمجتمع ورابطة المصارف واتحاد رجال الأعمال) وبين ديوان التأمين وجمعية التأمين العراقية.

وقد كان لنا موقف نقدي من هذه التوصيات¹¹ ويأتي ذكرنا لها هنا للإشارة إلى غياب المتابعة والتراكم المعرفي، فقد ظلت هذه التوصيات مهملة في مكان ما، ولم ينتبه لها أحد.

في ملحق مقالنا "هوامش نقدية على مؤتمر التأمين العراقي وتوصياته"، نقلنا ما كتبناه سابقاً لصياغة سياسة مرحلية لقطاع التأمين في العراق" واقترحنا الخطوط العامة لهذه السياسة. وكمدخل كتبنا الآتي:

يستحق قطاع التأمين اهتماماً خاصاً نظراً للدور "الإنتاجي" الذي يلعبه في التعويض عن الأضرار والخسائر المادية التي تلحق بالأفراد والعوائل والشركات على أنواعها، والدور الاستثماري من خلال تجميع أقساط التأمين. وسيزداد هذا الدور أهمية مع التطور الاقتصادي والاجتماعي للعراق مع تعاظم حجم أقساط التأمين، وضرورة ضمان استفادة شركات التأمين العامة والخاصة المرخصة بالعمل في العراق من هذه الأقساط إذ أن قدراً كبيراً من الأقساط يتسرب إلى الخارج. لذلك يجب العمل الآن على إعادة النظر بقانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 لتغيير الرؤية الخاطئة التي يقوم عليها هذا القانون وأحكامه الضارة بالقطاع، ورسم سياسة للقطاع يحول دون التسرب غير القانوني لأقساط التأمين خارج العراق.¹²

¹¹ مصباح كمال، "هوامش نقدية على مؤتمر التأمين العراقي وتوصياته"، شبكة الاقتصاديين العراقيين:

<http://iraqieconomists.net/ar/2018/03/19/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d9%87%d9%88%d8%a7%d9%85%d8%b4-%d9%86%d9%82%d8%af%d9%8a%d8%a9-%d8%b9%d9%84%d9%89-%d9%85%d8%a4%d8%aa%d9%85%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%a3%d9%85/>

¹² جبار عبد الخالق الخزرجي، سعدون الربيعي، فؤاد شمقار، محمد الكبيسي، مصباح كمال، منعم الخفاجي، مساهمة في نقد ومراجعة قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005، تحرير: مصباح كمال، (مكتبة التأمين العراقي، 2013).

مصباح كمال، قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005: تقييم ودراسات نقدية (بغداد: منشورات شركة التأمين الوطنية، 2014).



أوراق تأمينية

في وقت لاحق نشرنا دراسة بعنوان "قطاع التأمين العراقي: قضايا ومقترحات للتطوير"،¹³ عرضنا فيها للمناقشة جملة من القضايا التي يواجهها قطاع التأمين العراقي ومقترحات للتعامل مع آثارها السلبية لتحقيق تطور في القطاع. ولتسهيل رجوع القراء إلى ما كتبناه بهذا الشأن نفتبس منها الآتي:

1- تعديل قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 (الأمر رقم 10)

- 1- إعادة النظر ببعض أحكام قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005، ومنها المادة 81 وذلك بالنص، كقاعدة عامة، على تحريم التأمين مباشرة على أشخاص أو عقارات أو أموال موجودة في العراق أو مسؤوليات قد تتحقق فيه.¹⁴
- 2- التخلص من التنازع بين قانون 2005 والقوانين القائمة المنظمة للنشاط التأميني.
- 3- إعادة صياغة نص القانون لغوياً.

2- توطین صناعة التأمين

من خلال العمل على ما يلي:

- 1- اشتراط إجراء التأمين على الأصول المادية والمسؤوليات القانونية الناشئة عنها حصراً لدى شركات تأمين مسجلة لدى الدوائر المختصة في العراق ومجازة من قبل ديوان التأمين العراقي.
- 2- تحريم إجراء التأمين خارج العراق، أي خارج القواعد الرقابية التي يديرها ديوان التأمين العراقي.
- 3- اشتراط ان تكون استيرادات العراق بشروط الكلفة والشحن (سي أند اف - C & F) وليس بشروط الكلفة والتأمين والشحن (سي أي اف - CIF) عند فتح الاعتمادات المستندية مع المصارف.

¹³ بعد ذلك نشرنا دراسة بعنوان "قطاع التأمين العراقي: قضايا ومقترحات للتطوير"، شبكة الاقتصاديين العراقيين: <http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2019/09/مصباح-كمال.pdf>

¹⁴ مصباح كمال، "المادة 81 من قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 (الأمر رقم 10): المدخل لتغيير القانون"، الثقافة الجديدة، عدد مزدوج 353-354، كانون الأول 2012:

<http://www.iraqicp.com/2010-11-21-17-19-16/28074-----353-354-.html>



أوراق تأمينة

4- فرض غرامات مالية وغير مالية - عند مخالفة شرط التأمين لدى شركات مجازة من قبل ديوان التأمين العراقي - على أي طرف عراقي، عام أو خاص، أو أجنبي يعمل في العراق (أي المؤمن له)، وإلزام الطرف المخالف بشراء التأمين من شركة تأمين مسجلة ومجازة في العراق.

5- تعزيز الالتزام بهذه الشروط أعلاه وضمان تطبيقها من خلال التنسيق مع الإدارات الجمركية لتقييد إخراج البضائع المستوردة على أنواعها من الموانئ العراقية البرية أو البحرية أو الجوية وذلك باشتراط إبراز وثيقة تأمين أصلية صادرة من شركة تأمين مسجلة ومجازة في العراق.

6- عدم تقديم السلف أو الدفع على الحساب أو إجراء التسوية النهائية لعقود المقاولات دون إبراز وثيقة تأمين أصلية صادرة من شركة تأمين مسجلة ومجازة في العراق.

7- النص في عقود الدولة على إجراء التأمين مع شركات تأمين مسجلة ومجازة في العراق.

8- تأمين صناعة النفط والغاز، في جميع مراحلها، لدى شركات التأمين المسجلة في العراق العامة أو الخاصة منها.

3- ديوان التأمين

1- دراسة فك ارتباط ديوان التأمين بوزارة المالية وربطه بالبنك المركزي العراقي.

2- تفعيل دور ديوان التأمين لأداء مهامه الرقابية بشكل أفضل، وتعيين رئيس أصيل، وليس وكيلًا، لإدارته.¹⁵

¹⁵ مصباح كمال، "في" استقلالية ديوان التأمين العراقي ورئاسته، "مجلة التأمين العراقي":

<http://misbahkamal.blogspot.com/2012/12/on-independence-of-diwan-and-its.html>



أوراق تأمينة

3- إعادة النظر بالحدود الدنيا لرأسمال الشركات لوقف تأسيس المزيد من "دكاكين" التأمين، وتشجيع الدمج بين شركات التأمين الصغيرة لتعظيم حجم رأس المال، وزيادة الاحتياطيات، ورفع مستوى الكوادر العاملة.

4- قيام ديوان التأمين بإصدار تعليمات تلزم كل شركة للتأمين في العراق استخدام خبير اكتواري أو الاستفادة من خدمات خبير اكتواري من خارج الشركة، وإمهال الشركات فترة مناسبة لترتيب أوضاعها بهذا الشأن.

4- جمعية التأمين العراقية

1- توسيع دائرة تحرك جمعية التأمين العراقية (خارج دائرة شركات التأمين) لولوج كل المجالات ذات العلاقة بالنشاط التأميني (مشاريع القوانين كمشروع قانون شركة النفط الوطنية العراقية، ومشروع قانون صندوق الإعمار والتنمية العراقي¹⁶)، مشاريع إعادة الإعمار، حوادث الحريق المتكررة، الفيضانات، غرق العبارة في الموصل ... الخ.

2- قيام جمعية التأمين العراقية بتصنيف الملخصات الإحصائية التاريخية عن نشاط التأمين في العراق لتوفير خامة للباحثين، ونشر البحوث التأمينية.

3- تعاون قطاع التأمين، ممثلاً بجمعية التأمين العراقية، مع الدوائر ذات العلاقة لوضع أسس لنظام التأمين الاجتماعي، في غياب مشروع اشتراكي للعراق، لوضع نظام يمكن لقطاع التأمين أن يلعب دوراً مكماً فيه إلى جانب دور الدولة.¹⁷

5- شركة إعادة التأمين العراقية

¹⁶ مصباح كمال، "غياب التأمين في مشروع قانون صندوق الإعمار والتنمية العراقي"، شبكة الاقتصاديين العراقيين:

<http://iraqieconomists.net/ar/2016/03/23/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d8%ba%d9%8a%d8%a7%d8%a8-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%a3%d9%85%d9%8a%d9%86-%d9%81%d9%8a-%d9%85%d8%b4%d8%b1%d9%88%d8%b9-%d9%82%d8%a7%d9%86%d9%88%d9%86/>

¹⁷ Hans F. Zacher, Social Insurance and Human Rights, chapter in *Reform and Perspectives on Social Insurance: Lessons from the East and West*, edited by Ming-Cheng Kuo, Hans F. Zacher and Hou-Sheng Chan (The Hague: Kluwer Law International, 2002), p 1-19.



أوراق تأمينية

تعزيز مكانة شركة إعادة التأمين العراقية من خلال:¹⁸

- 1- تعيين مدير عام أصيل يتمتع بقدرات إدارية أو فنية في مجال التأمين لا علاقة له بالمحاصصة.
- 2- العمل على زيادة رأسمال الشركة بشكل تدريجي لدعم المكانة المالية للشركة.
- 3- تكثيف تدريب الكوادر الفنية داخل وخارج العراق، كما تقضي بذلك المادة 6 من بيان تأسيس شركة إعادة التأمين العراقية العامة (1998) لإعادة تأسيس الشركة وفقاً لأحكام قانون الشركات رقم 22 لسنة 1997 (تأسست الشركة أصلاً سنة 1960).
- 4- تفعيل المادة 7 من بيان تأسيس الشركة (1998): "الإسهام في تطوير سوق التأمين في العراق ونشر التوعية التأمينية وكذلك المشاركة في إجراءات الوقاية من الأخطار وتقليل الخسائر".
- 5- رفع مستوى المهارات اللغوية وخاصة اللغة الإنجليزية.
- 6- الحصول على تصنيف ائتماني للتمهيد للاكتتاب بأعمال إعادة التأمين خارج العراق.
- 7- استعادة الإسناد الإلزامي تدريجياً ليشمل جميع محافظ شركات التأمين المباشرة.

6- مقترحات أخرى

- 1- إشاعة التأمين الزراعي (تأمين إنتاج المحاصيل النباتية، تأمين المواشي، تأمين الدواجن).
- 2- تطوير وثائق التأمين على الحياة وخاصة ما يتعلق منها بتوفير المعاش التقاعدي (السنائية).

¹⁸ مصباح كمال، شركة إعادة التأمين العراقية: ما لها وما عليها (نور للنشر، 2018).



أوراق تأمينة

- 3- الشروع بوضع دراسات جدوى لجعل التأمين على بعض الأخطار إلزامياً بقوة القانون (كتأمين الحريق، والفيضان، ومسؤولية رب العمل، والمسؤولية العشرية)؛ أو بقوة قواعد العضوية لممارسة بعض المهن (كتأمين المسؤولية المهنية الناشئة من ممارسة المهنة كالتب والمحاماة والهندسة الاستشارية والمعمارية وغيرها). وكذلك الدفع نحو تأمين المرافق العامة من موانئ بحرية وجوية وجسور ومباني وغيرها من المنشآت.
- 4- العمل على خلق سوق تأمين وطني اتحادي تخضع لنظام رقابي واحد، وتسهيل تأسيس شركات أو فروع لشركات التأمين العراقية في إقليم كردستان.¹⁹
- 5- غض النظر عن دمج شركة التأمين الوطنية العامة وشركة التأمين العراقية العامة، واستعادة تخصص شركة التأمين العراقية بأعمال التأمين على الحياة (ألغي التخصص سنة 1988).
- 6- وضع سياسة للتدريب المهني والدفع باتجاه حرفنة التأمين professionalisation
- 7- دراسة إمكانية تأسيس صندوق وطني للتعويض من آثار الكوارث الطبيعية وخاصة للمنتجين الزراعيين.
- 8- الاسترشاد بتجربة أسواق التأمين في دول الجنوب لإدخال أشكال جديدة من التأمين لذوي الدخل الواطئة، وهو التأمين المعروف باسم التأمين متناهي الصغر microinsurance
- 9- تأسيس أقسام متخصصة للتأمين وإدارة الخطر في الشركات الصناعية الكبيرة، العامة والخاصة، والمحافظات والوزارات.
- 10- مساهمة شركات التأمين في المشاريع الخيرية كجزء من مسؤوليتها الاجتماعية وكوسيلة لإشاعة ثقافة التأمين.

¹⁹ مصباح كمال، "متى تستطيع شركات التأمين العراقية العمل في إقليم كردستان العراق؟"، مجلة التأمين العراقي: http://misbahkamal.blogspot.com/2008/02/blog-post_26.html



أوراق تأمينة

11- تشجيع البحث في قضايا التأمين، وتأسيس جائزة مناسبة بشأنها تحمل اسم أحد الرواد.

12- إطلاق مجلة فصلية رصينة باللغة العربية متخصصة بالنشاط التأميني (توقفت مجلة رسالة التأمين سنة 1981).

13- المبادرة إلى تأسيس جمعية لمكافحة الحريق.

[5]

مناقشة لبعض توصيات المؤتمر

قدمت اللجنة العلمية للمؤتمر 23 توصية اخترنا بعضها لتكون موضوعاً للمناقشة بهدف تطوير محتواها. نأمل أن يساهم ممارسو التأمين في مناقشة جميع التوصيات.

التوصية 1

إعادة هيكلة قطاع التأمين في العراق باتجاه زيادة فاعليته وقدراته التنافسية من خلال التفكير جدياً بإنهاء احتكار الشركات الحكومية للنشاط التأميني وتحويلها تدريجياً إلى القطاع المختلط وإصدار التشريعات الضرورية لتشجيع تأسيس وتطوير شركات التأمين وإعادة التأمين في القطاع الخاص وفقاً لمعايير مالية ومهنية يحددها القانون ومسجل الشركات لتتولى الجزء الأكبر من عمليات التأمين في العراق بإشراف ورقابة الجهات الحكومية ذات العلاقة.

تجمع هذه التوصية بين عدة أمور تفتقر إلى الدقة. أولاً، القول باحتكار الشركات الحكومية للنشاط التأميني فيه تجاوز على الواقع. هناك شركات حكوميتان هما شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية تزاو لان الاكتتاب بالتأمينات العامة والتأمينات على الحياة. وهناك ما يقرب من ثلاثين شركة تأمين خاصة مرخصة بالعمل في قطاع التأمين العراقي.

ثانياً، الدعوة لإصدار التشريعات الضرورية لتشجيع تأسيس وتطوير شركات التأمين وإعادة التأمين في القطاع الخاص لا لزوم لها لوجود قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005. ويضم هذا القانون المعايير المالية والمهنية لمزاولة نشاط التأمين.



أوراق تأمينة

ثالثاً، ليس لمسجل الشركات دور في تحديد المعايير المالية والمهنية لعمل شركات التأمين فهذه تقع ضمن الوظائف التي يقوم بها ديوان التأمين والقول بغير ذلك فيه سوء فهم للوظيفة التي يقوم بها مسجل الشركات.

رابعاً، الدعوة لإخضاع شركات التأمين الجديدة "للتولى الجزء الأكبر من عمليات التأمين في العراق بإشراف ورقابة الجهات الحكومية ذات العلاقة" ينطوي على افتئات وإنكار لوجود هيئة رقابية هي ديوان التأمين.

تري هل كان قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 وديوان التأمين غائباً في ذهن من قام بكتابة هذه التوصية؟ إذا كانت التوصية ثمرة جهد جماعي لماذا لم ينتبه أحد من أعضاء اللجنة العلمية للمؤتمر للقانون والديوان؟

خامساً، الدعوة لتأسيس شركات لإعادة التأمين، ربما بهدف خلق منافسة مع شركة إعادة التأمين العراقية الحكومية، لا تأخذ بنظر الاعتبار أن سوق التأمين العراقي، بسبب تدني أقساط التأمين المكتتبه وضعف الكوادر المهنية والإدارة غير الكفوة لشركات التأمين، لا يحتمل وجود شركة أخرى لإعادة التأمين دونكم شركات لإعادة التأمين. ربما فات على من قام بصياغة التوصية أن شركات التأمين الخاصة القائمة كانت ستقتل "دكاكينها" لولا أن شركة إعادة التأمين العراقية وفرت لها طوق النجاة من خلال حماية إعادة التأمين الاتفاقي لهذه الشركات.

سادساً، "التفكير جدياً بإنهاء احتكار الشركات الحكومية للنشاط التأميني وتحويلها تدريجياً الى القطاع المختلط" يعكس شيئاً من التواضع العلمي في التعامل مع ما يسمى باحتكار الشركات الحكومية للنشاط التأميني. لم نطلع على دراسة بهذا الشأن. مشكلة هذه الشركات لا تنحصر برأسمالها كي يجري تطعيمها بمشاركة من القطاع الخاص، ولا بكوادرها فهي التي "تصدر" الكوادر لشركات التأمين الخاصة. هل النية لدى القائمين على المؤتمر القيام بالدراسات اللازمة واستعراض خيارات أخرى غير تحويل هذه الشركات إلى القطاع المختلط، وهو خيار يقع بين دمج الشركات²⁰

²⁰ أنظر المقالات التالية:

"قرار وزارة المالية بدمج شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية: تجاوز الإجراءات السليمة ومتطلبات القانون"، شبكة الاقتصاديين العراقيين:

<http://iraqieconomists.net/ar/2017/04/12/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d9%82%d8%b1%d8%a7%d8%b1-%d9%88%d8%b2%d8%a7%d8%b1%d8%a9-%d8%a7%d9%84-%d9%85%d8%a7-%d9%84-%d9%8a-%d8%a9-%d8%a8-%d8%af-%d9%85-%d8%ac-%d8%b4-%d8%b1>

"مشروع دمج شركات التأمين العامة"، مجلة التأمين العراقي:

<http://misbahkamal.blogspot.co.uk/2016/02/proposed-merger-of-state-owned.html>



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق تأمينة

وخصخصتها. هل فكروا، مثلاً، بالاستفادة من التجربة الصينية في الإصلاح الاقتصادي: عمل القطاع الحكومي (وعدم خصخصتها) والقطاع الخاص بالتوازي، وترك حرية الاختيار للأفراد والشركات. أي ضمان استمرار المنافسة بين القطاعين. هناك فضاء واسع خارج الدولة يتحرك فيه القطاع الخاص كما يشهد على ذلك تاريخ التأمين في العراق باستثناء حقبة التأمين (1964-1997)، وحتى في هذه الحقبة كان القطاع الخاص نشطاً في إنتاج أعمال التأمين للشركتين الحكوميتين.

التوصية 2

بناء وتطوير نموذج ديناميكي يلائم شركات التأمين العراقية، يستوعب التغيرات البيئية المتسارعة في بيئة قطاع التأمين المحلية والدولية، والاستجابة للتحديات والتغيرات المتسارعة في البيئة وتزايد المنافسة داخل سوق التأمين ومن خارجها من المؤسسات المالية الأخرى عبر التغيير في الهياكل التنظيمية وأنماط العمل التقليدية وبما يدعم قدرتها في خلق القيمة واكتساب ميزة تنافسية وزيادة حصتها السوقية. [التأكيد في الأصل]

يخامرنا شعور بأن هذه التوصية مترجمة من اللغة الإنجليزية، فلم يشهد القطاع قبل 2003 وبعدها تغييرات بيئية متسارعة في بيئة قطاع التأمين المحلية ربما باستثناء الفترة التي اقترنت بما سمي الخطة الانفجارية في سبعينيات القرن الماضي حيث تعاضم حجم أفساط التأمين المكتتبه، وخاصة في فرعي التأمين الهندسي والتأمين البحري، بشكل غير مسبوق ولم يتكرر منذ ذلك الوقت.

أما تزايد المنافسة داخل سوق التأمين فهو يأتي على عكس ما جاء في التوصية 1 باحتكار الشركات الحكومية للنشاط التأميني. وعدا ذلك فإن المنافسة قائمة بين

شبكة الاقتصاديين العراقيين:

<http://iraqieconomists.net/ar/2016/02/21/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d9%85%d8%b4%d8%b1%d9%88%d8%b9-%d8%af%d9%85%d8%ac-%d8%b4%d8%b1%d9%83%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%a3%d9%85%d9%8a%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%b9>

"عودة إلى مشروع دمج شركات التأمين العامة،" شبكة الاقتصاديين العراقيين:

<http://iraqieconomists.net/ar/2016/11/19/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d8%b9%d9%88%d8%af%d8%a9-%d8%a5%d9%84%d9%89-%d9%85%d8%b4%d8%b1%d9%88%d8%b9-%d8%af%d9%85%d8%ac-%d8%b4%d8%b1%d9%83%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84>



أوراق تأمينة

شركات التأمين العراقية كافة وتتركز على مجرد المنافسة السعرية وليس المنافسة غير السعرية (المنافسة بوثيقة التأمين والمنافسة بالخدمات المرتبطة بوثيقة التأمين).

دعوى تزايد المنافسة من خارج سوق التأمين من مؤسسات مالية أخرى لا وجود لها في سوق التأمين العراقي. لعل أبرز شكل من أشكال المنافسة التي تحدث عنها هذه التوصية (المنافسة من مؤسسات مالية أخرى) هو التأمين عبر البنوك bancassurance المعروف في أسواق التأمين الغربية وبعض أسواق التأمين العربية ولكن ليس لها وجود في العراق.

تتكرر مفردة البيئة في هذه التوصية دون تعريف لها. لا نظن أن من صاغ التوصية كان في باله التفاعل بين الكائنات الحية المتفاعلة مع بعضها وبيئتها المادية، وهو تعريف بايولوجي لنظام البيئة، وإنما الاستعمال العام لمفهوم ecosystem في فروع معرفية أخرى وفي الصحافة والتوسع في استعماله ليشمل قطاع التأمين بمعنى الشبكة المعقدة من الكيانات أو النظام المترابط للقطاع. هل هناك ضرورة لاستخدام مثل هذه الكليشيهات والموضات العابرة التي شاعت مع الحركة الإيكولوجية الحديثة؟

يمكن للنموذج الديناميكي التي تدعو إليه التوصية أن يدعم اكتساب شركات التأمين لميزة تنافسية وزيادة حصتها السوقية بتحسين القدرات الاكتتابية والاعتماد على البيانات الكبيرة والتحليل الاكتواري وتطوير نماذج الأخطار risk modelling، لكن دعم قدرتها في خلق القيمة يثير سؤال: خلق القيمة لمن؟ لحملة وثائق التأمين أم لمالكي شركات التأمين؟²¹

التوصية 7

اعتماد المعايير المالية المحاسبية الدولية في إعداد الكشوفات المالية لشركات التأمين، لا سيما معيار الإبلاغ المالي رقم (17) وتطبيقه في الوقت المناسب، لكونه يمثل تطور نوعي للقياس والإفصاح لشركات التأمين.

هذه التوصية مثل جيد على دفع شركات التأمين العراقية إلى اعتماد معيار التقرير المالي الدولي رقم 17 لعقود التأمين، الذي أصدره مجلس معايير المحاسبة الدولية سنة 2017، في حين أن العديد من هذه الشركات ومحاسبيها بضمنهم مدققو حساباتها²²

²¹ جون هانكوك، بول هوبر، بابلو كوخ، اقتصاديات التأمين: تخليق القيمة للمساهمين في شركات التأمين، ترجمة تيسير التريكي ومصباح كمال (بيروت: منتدى المعارف، 2015)

²² منعم الخفاجي، "الاحتياطات في حسابات التأمين"، شبكة الاقتصاديين العراقيين:



أوراق تأمينة

يفتقدون إلى فهم متكامل لبعض أساسيات المحاسبة في شركات التأمين، فكيف لهم رصد وتطبيق هذا المعيار الجديد الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2021؟²³

وهي أيضًا مثل جيد إلى أن تحقيق التوصية يقتضي توفر ما يمكن أن نسميه بالبنية التحتية الفنية: محاسبون على درجة عالية من الفهم لمحاسبة التأمين لدى شركات التأمين ولدى ديوان التأمين، وكذلك مدققو الحسابات.

التوصية 12

قيام المصارف كافة بتعريف زبائنها بمهام الشركة العراقية لضمان الودائع ودورها في حماية ودائع الجمهور خاصة ذوي الأرصة الصغيرة لغرض تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي وزيادة الثقة به والمساهمة في معالجة ظاهرة الاكتناز.

ليس واضحًا مغزى هذه التوصية خاصة وأن شركات التأمين العامة والخاصة لا تمارس هذا النوع من الضمان. لقد جاء تأسيس الشركة العراقية لضمان الودائع بموجب نظام ضمان الودائع المصرفية رقم (3) لسنة 2016 الذي أجاز للبنك المركزي العراقي ان يمنح اجازة ممارسة ضمان الودائع المصرفية لشركة مساهمة تؤسس وفق أحكام قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997. وأوجب النظام مساهمة جميع المصارف العراقية في الشركة. وكانت شركة التأمين الوطنية قد ساهمت برأس المال المكتتب به من قبل المؤسسين. ليس معروفًا إن قامت بعض شركات التأمين الخاصة المساهمة في رأسمال شركة ضمان الودائع؟

وقد أوردت وكالات الأنباء العراقية إعلان البنك المركزي في 31 كانون الثاني 2018 عن توقيع عقد تأسيس شركة ضمان الودائع المصرفية مع الهيئة المؤسسة التي "ضمت المصارف الحكومية والخاصة بضمنها الاجنبية ومجموعها 44 مصرفا

<http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2017/11/tamien.pdf>

²³ للتعريف بهذا المعيار أنظر الموسوعة الحرة:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A_%D8%B1%D9%82%D9%85_17_%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86



أوراق تأمينة

موزعه بواقع 6 مصارف حكومية 22 مصرف تجاري و 16 مصرف أجنبي. شركات التأمين لم تكن من المؤسسين لشركة ضمان الودائع.

إن شركات التأمين الحكومية وشركات التأمين الخاصة ليست جزءاً من هذه الشركة. وهذه الشركة ليست جزءاً من قطاع التأمين التقليدي، وهي معنية فقط بحماية ودائع الجمهور من الأفراد والشركات لدى المصارف لتعزيز الثقة بالنظام المصرفي العراقي. وهي لذلك شركة لتعويض المودعين، بالكامل أو جزئياً، عن ودائعهم في حال تعثر أو إعسار أحد المصارف الأعضاء بالإيفاء بالتزاماته تجاه الودعين، وتفادي خطر امتداد عدوى الإعسار إلى المصارف الأخرى. إن شركة ضمان الودائع المصرفية تعمل على تحويل عبء تعويض المودعين من قبل الدولة إلى نظام مستقل قائم على أساس تحصيل الأقساط (التمويل المسبق لحقوق المودعين) من المصارف الأعضاء، وربما كان هذا أحد أسباب تأسيس مثل هذه الشركة.

يرجع تاريخ هذه الشركة إلى سنة 2014 عندما كلف رئيس الوزراء د. مظهر محمد صالح، عند تعيينه مستشاراً مالياً، إعداد دراسة لتأسيس شركة لضمان الودائع المصرفية. من جملة الأفكار التي اقترحها د. مظهر تحويل شركة التأمين العراقية إلى شركة لضمان الودائع. لم يؤخذ بهذا الاقتراح. هذا الاقتراح ومساهمة شركة التأمين الوطنية في رأسمال شركة ضمان الودائع لا يعنيان أنهما يكتتبان بضمان الودائع.

التوصية 18

نشر الوعي التأميني للقضاء على المعوقات الاجتماعية التي تمثل موانع للثقافة التأمينية وذلك بما يحمله المجتمع من عادات وتقاليد وتوجهات فكرية، ومكتسبات عقائدية أو دينية، التي يعاني منها سوق التأمين العراقي بشكل كبير. يجب على شركة التأمين الوطنية أن تغير من مناهجها في الترويج لخدمة تأمين السفر بالشكل الذي يرفع من مستوى الثقافة التأمينية لدى المسافرين العراقيين من خلال متابعة نتائج العملية التسويقية ومدى فاعليتها بشكل يصل تأثيره إلى جميع أفراد المجتمع.

كان من المناسب تكريس التوصية لنشر الوعي التأميني وعدم خلطه بوجوب تغيير شركة التأمين الوطنية لمنهجها في الترويج لخدمة تأمين السفر فالأخيرة مسألة تفصيلية ولا تتعلق بشركة التأمين الوطنية فقط إذ أن بعض شركات التأمين الخاصة تمارس التأمين على السفر أيضاً. هب أن هناك حكمة وراء انتقاء شركة التأمين



أوراق تأمينة

الوطنية ووثيقتها لتأمين السفر، لماذا التركيز على هذه الوثيقة وليس وثيقة/وثائق تأمين أخرى؟

إن هذا الخلط فوّت الفرصة على من صاغ التوصية بإشباع موضوع الوعي التأميني والثقافة التأمينية بما يستحقه من معالجات بدلاً من ربط ثقافة التأمين بالمسافرين. بدلاً من ذلك كان بالإمكان التفكير بالأطراف التي يمكن أن تقوم بنشر الوعي التأميني: شركات التأمين، جمعية التأمين العراقية، ديوان التأمين. وكذلك التفكير بسبل ترسيخ حضور مؤسسة التأمين في الحياة العامة بإبراز دورها الحقيقي والممكن من خلال الوسائل المتاحة عند وقوع أحداث وتطورات معينة. على سبيل المثال، إبراز مكانة مؤسسة التأمين وموقفها من: حوادث الحريق،²⁴ غرق العبارة في الموصل،²⁵ خطر الفيضان،²⁶ الانتفاضة التشرينية،²⁷ مشروع قانون تأسيس شركة النفط الوطنية،²⁸ صندوق الإسكان، موازنة الحكومة²⁹ وغيرها).

²⁴ مصباح كمال، "أفكار حول حرائق المحلات التجارية: تعليق على ورقة السيد عبد الحسن عبيد عزوز الزيايدي"، شبكة الاقتصاديين العراقيين:

<http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2018/04/Fire-Insurance-Compulsory-Comment-on-Abdul-Hassan-Al-Zayyadi-2.pdf>

²⁵ مصباح كمال، "نظرة على بعض الآثار الاقتصادية والتأمينية لـ"فاجعة" غرق العبارة في الموصل"، شبكة الاقتصاديين العراقيين:

<http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2019/03/Misbah-Kamal-Ferry-Disaster-Implications.pdf>

²⁶ مصباح كمال، "خطر الفيضان في العراق ودور الدولة والتأمين"، شبكة الاقتصاديين العراقيين:

<http://iraqieconomists.net/ar/2014/10/09>

²⁷ مصباح كمال، "محاولة لتشخيص بعض الآثار التأمينية لانتفاضة تشرين الأول 2019"، شبكة الاقتصاديين العراقيين:

<http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2019/11/Misbah-Kamal-Uprising-and-Insurance.pdf>

²⁸ مصباح كمال، "مشروع قانون شركة النفط الوطنية العراقية وغياب التأمين في التشكيلات الإدارية للشركة"، شبكة الاقتصاديين العراقيين:

<http://iraqieconomists.net/ar/2016/03/23/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d9%85%d8%b4%d8%b1%d9%88%d8%b9-%d9%82%d8%a7%d9%86%d9%88%d9%86-%d8%b4%d8%b1%d9%83%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%81%d8%b7-%d8%a7%d9%84%d9%88%d8%b7>

²⁹ مصباح كمال، "التأمين في مشروع قانون موازنة 2021"، شبكة الاقتصاديين العراقيين:

<http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2020/12/Budget-2021-Reforming-Insurance-IEN-draft-2.pdf>



أوراق تأمينة

وتظل أطروحة "نشر الوعي التأميني للقضاء على المعوقات الاجتماعية التي تمثل موانع للثقافة التأمينية وذلك بما يحمله المجتمع من عادات وتقاليد وتوجهات فكرية، ومكتسبات عقائدية أو دينية" موضوعاً أثيراً في الكتابات التأمينية ولدى شركات التأمين وحتى عند المسؤولين من خارج قطاع التأمين عندما تثار قضية تدني أقطار التأمين المكتتبه ومساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي. إن مجرد الدعوة لنشر الوعي التأميني ليس كافياً، وكان من المناسب ربط هذه الدعوة بإجراء البحوث للتعريف الملموس بالمعوقات الاجتماعية والدينية التي تواجهها مؤسسة التأمين. أشرنا لهذا الموضوع في العديد من كتاباتنا وكان آخرها كتابنا **مواقف دينية تجاه التأمين: مقاربات نقدية** (مكتبة التأمين العراقي، 2021). يضم الكتاب الفصول التالية:

مدخل: الدين والتأمين
علي السيستاني والتأمين: الشيطان في التفاصيل
نصوص لبعض رجال الدين العراقيين حول التأمين
نقد مؤسسة التأمين: قراءة لموقف إسلامي
هل هناك عقد للتأمين في الفقه الإسلامي؟
إطالة على ابن خلدون وجذور التأمين في العالم العربي
التأمين كمؤسسة علمانية
ملحق: مقدمة في التأمين على دور العبادة والمواقع الدينية في العراق

إن التعكز على الضعف في الوعي بالتأمين ليس سبباً كافياً لتفسير واقع تردي قطاع التأمين في العراق. إن "الاقتصاد السياسي" للقطاع يستدعي وضع القطاع ضمن الاقتصاد الوطني فالقطاع يحتل موقعاً تابعاً للاقتصاد، وازدهار النشاط التأميني مرتبط بازدهار الاقتصاد. وقد ذكرنا في تعليق لنا أن هذه الأطروحة لا تستبعد تأثير عوامل أخرى على مستوى النشاط التأميني (الطلب على المنتج التأميني وعرض القدرات الاستيعابية لشركات التأمين في الاستجابة لهذا الطلب): كحجم الدخل النقدي المتوفر لدى الأفراد للإنفاق على شراء الحماية التأمينية، وتضمين ميزانيات الشركات والمؤسسات لمخصص شراء التأمين، والموقف من اللايقين (عدم التأكد) من وقوع الحوادث في المستقبل والتدبر له (من خلال التأمين أو اعتماد وسائل أخرى)، والقوانين المنظمة للنشاط التأميني وغيرها.

إن ما ساهم في ركود وضعف نمو قطاع التأمين، وكما قال الزميل الجليل فاروق يونس³⁰ هو أن الموارد السلعية مستوردة (وهي قد لا تخضع للتأمين أثناء النقل أو

³⁰ فاروق يونس، تعليق على مقال مصباح كمال "ملاحظات نقدية حول إصلاح الإطار التنظيمي لقطاع التأمين والخدمات التأمينية في الورقة البيضاء"، شبكة الاقتصاديين العراقيين:



أوراق تأمينة

الخرن، أو أن عقد الاستيراد يقوم على قاعدة CIF أي الكلفة والتأمين والشحن، مما يعني التأمين خارج العراق؛ الافتقار إلى ثقافة الادخار والاستثمار (اكتناز المال بدلاً من شراء وثيقة تأمين على الحياة، مثلاً)؛ ضعف الثقة بالجهاز المصرفي وبشركات التأمين (بالنسبة لشركات التأمين قد يعود سبب ضعف الثقة إلى التأخر في تسديد المطالبات بالتعويض، وضعف كفاءة العاملين).

وهكذا فإن واقع قطاع التأمين يعكس إلى حد كبير واقع الاقتصاد العراقي بكل عيوبه. فمن المعروف أن تطور التأمين وازدهاره في العديد من الدول الإسلامية لم يتأثر سلباً بالمواقف الأيديولوجية الدينية ولنا في ماليزيا وباكستان وتركيا ودول الخليج والدول العربية الأخرى خير مثال. لقد أن الأوان لمراجعة نقدية للأطروحة المقدمة في هذه التوصية أن "ما يحمله المجتمع من عادات وتقاليده وتوجهات فكرية، ومكتسبات عقائدية أو دينية" يعيق تطور التأمين.

التوصية 19

منح قطاع التأمين اهتمام أكبر من قبل الجهات التشريعية وتذليل العقبات أمام تطويره من خلال تعديل وتفعيل المنظومة التشريعية والقانونية لقطاع التأمين، ووضع خطة اصلاحية لازمة بالتعاون مع الوزارات الأخرى والجهات غير المرتبطة بالوزارات لتطوير هذا القطاع.

كان من المفترض أن يكون المؤتمر مشروعاً لتطوير قطاع التأمين فإذا به يحيل هذا المشروع إلى تعاون الجهات التشريعية مع الوزارات الأخرى [لم تحدد وزارة معينة فلماذا الإشارة إلى وزارات أخرى] والجهات غير المرتبطة بالوزارات [أهي مراكز البحوث الأكاديمية أو الهيئات الاستشارية لرئيس الوزراء، أم ماذا؟].

كان بالإمكان إعادة صياغة هذه التوصية للتركيز على تعديل بعض أحكام قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005، والبحث في إزالة التعارض بين هذا القانون وقانون تأسيس شركة التأمين الوطنية لسنة 1950 ومراجعة شاملة للقوانين والتعليمات الخاصة بتنظيم نشاط التأمين، وكذلك التشاور داخل قطاع التأمين ومع الحكومة لجعل بعض أنواع التأمين إلزامياً. على سبيل المثال، تأمين ممتلكات معينة من خطر

<http://iraqieconomists.net/ar/2021/02/28/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d9%85%d9%84%d8%a7%d8%ad%d8%b8%d8%a7%d8%aa-%d9%86%d9%82%d8%af%d9%8a%d8%a9-%d8%ad%d9%88%d9%84-%d8%a5%d8%b5%d9%84%d8%a7%d8%ad-%d8%a7%d9%84%d8%a5/#comments>



أوراق تأمينة

الحريق،³¹ والأطباء والمؤسسات الصحية من أخطار المسؤولية المهنية،³² والمسؤولية العشرية وغيرها من المسؤوليات القانونية.

التوصية 22

إعادة النظر في تأمين السيارات من خلال تعديل مبالغ التعويضات ونشر الوعي التأميني لدى المستفيدين واستثمار الأموال الناتجة عن أقساط التأمين المدفوعة من خلال شراء الوقود في تطوير هذا القطاع وتخفيض نسبة الاستقطاع الحكومي الى الحد الأدنى.

هذه التوصية تنقصها الدقة إذ أن عبارة "تأمين السيارات" ناقصة، فالمراد هو قانون التأمين الإلزامي من حوادث السيارات رقم 52 لسنة 1980 وتعديلاته. وقد كانت لنا ولزملاء آخرين مداخلات عديدة حول هذا القانون.³³

هناك مسألة أساسية في هذا القانون تتعلق بحصر الوظيفة التعويضية بشركة التأمين الوطنية، وهي مثار تساؤل من قبل بعض شركات التأمين الخاصة. لم يكن هذا

³¹ مصباح كمال، "أفكار حول حرائق المحلات التجارية، مصدر سابق. وكذلك: "إلزامية تأمين مباني العمارات السكنية من خطر الحريق: تجربة جديدة في مملكة البحرين"، شبكة الاقتصاديين العراقيين:

<http://iraqieconomists.net/ar/2018/04/09/%d8%b9%d8%a8%d8%af-%d8%a7%d9%84%d8%ad%d8%b3%d9%86-%d8%b9%d8%a8%d9%8a%d8%af-%d8%b2%d9%88%d8%b2-%d8%a7%d9%84%d8%b2%d9%8a%d8%a7%d8%af%d9%8a-%d8%a7%d9%81%d9%83%d8%a7%d8%b1-%d8%ad%d9%88%d9%84>

³² مصباح كمال، "اغتيال الأطباء في العراق والتأمين من المسؤولية المهنية"، شبكة الاقتصاديين العراقيين: <http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2017/08/Misbah-Kamal-Medical-Malpractice-and-Insurance.pdf>

³³ مصباح كمال، "رئاسة الجمهورية ونقابة المحامين ومشروع تعديل قانون التأمين الإلزامي من حوادث السيارات رقم 52 لسنة 1980"، شبكة الاقتصاديين العراقيين:

<http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2021/08/Misbah-Kamal-Compulsory-Motor-Insurance-Comment-on-Iraqi-Bar-Association-IEN.pdf>

راجع أيضًا: مصباح كمال، "وقفة مع مداخلات مجلس النواب العراقي في القراءة الثانية لمشروع قانون تعديل قانون التأمين الإلزامي من حوادث السيارات رقم (52) لسنة 1980"، مجلة التأمين العراقي:

<https://misbahkamal.blogspot.com/2015/07/iraqi-parliament-debates-amendment-of.html>

موفق حسن رضا، "تعقيب على مقال "ملاحظات سريعة ودعوة للمناقشة حول التأمين الإلزامي من حوادث السيارات"، شبكة الاقتصاديين العراقيين:

<http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2021/07/Muwafaq-H.-Ridha-Comulsory-Motor-TPL-Law-52-of-1980-critical-comments-final.pdf>



أوراق تأمينة

التساؤل واردًا وقت صدور القانون إذ أن شركة التأمين الوطنية كانت الوحيدة في الاكتتاب بأعمال التأمينات العامة.

وقد ذكرنا في مقال لنا أن إدارة صندوق التأمين الإلزامي والتعويض من الإصابات البدنية بضمنها الوفاة التي تلحق بالطرف الثالث من جراء حوادث السيارات وحصرها بشركة التأمين الوطنية بحاجة إلى مراجعة. فبالإمكان إنشاء صندوق خاص تجمع فيه أقساط التأمين، المستوفاة من سعر الوقود، لتسديد المطالبات منه. وبهذا ينتفي دور شركة التأمين الوطنية أو أي شركة/شركات تأمين أخرى، إذ يمكن تفويض إدارة الصندوق لهيئة مستقلة لا علاقة لها بأي من شركات التأمين العامة أو الخاصة. وهذا يتماشى مع توجهات القانون إذ أن القانون ألغى الوظيفة الاكتتابية التي تقوم بها شركات التأمين في تقييم الأخطار ووضع الشروط والأسعار المناسبة للتأمين عليها. وبهذا المعنى ليس هناك مبرر لأن تقوم شركة التأمين الوطنية بوظيفة التعويض.

"تخفيض نسبة الاستقطاع الحكومي الى الحد الأدنى" توصية مقبولة. إن الشركة العامة لتوزيع المنتجات النفطية تقوم بجباية أقساط التأمين، من خلال أسعار الوقود، وتحويل نسبة منها إلى صندوق التأمين الإلزامي في شركة التأمين الوطنية، ولذلك فإنها (المنتجات النفطية) تستحق أجرًا على هذا العمل على أن لا يكون مصدرًا للربح.

[6]

بعض ما لم يرد ذكره في التوصيات

لم تفرد التوصيات مكانة خاصة لإعادة التأمين في قطاع التأمين العراقي، ومكانة شركة إعادة التأمين العراقية بالذات، وسبل النهوض بإمكانياتها المتواضعة ودعمها.

لم يرد في التوصيات نصوص خاصة لما يمكن أن يسمى **بالبنية التحتية الفنية** لقطاع التأمين ومنها:

الخدمات الساندة لنشاط التأمين: تسوية الخسائر، تقييم الممتلكات، الخدمات الاكتوارية، خدمات الطرف الثالث (Third Party Administration (TPA وخاصة في مجال التأمين الصحي، وتنظيم مهنتهم رغم أن ديوان التأمين كان قد أصدر تعليمات لتنظيم نشاط وسطاء التأمين وإعادة التأمين، ووكلاء التأمين، وخبراء الكشف وتقدير الأضرار وتسويتها.



أوراق تأمينية

التأمينات الإلزامية لم تجد لها مكاناً في التوصيات. مثلما غاب ذكر قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 (الأمر رقم 10)، وكذلك ديوان التأمين، والتدريب المهني المستمر،³⁴ ومكانة شركات التأمين الخاصة في إعادة هيكلة قطاع التأمين، وموقع تأمينات الحياة، وغياب جداول الوفيات العراقية، والتأمين التكافلي.³⁵

[7]

ملاحظة ختامية

وقت كتابة ورقتنا ليس معروفًا لنا ماذا حلَّ بهذه التوصيات. هل هي قيد الدراسة من قبل وزير المالية ومستشاريه قبل تبنيها كوثيقة رسمية؟ وإذا تم تبنيها هل ستناط بأحد خبراء وزارة المالية لمتابعة تطبيقها من قبل الأطراف المذكورة، دون تحديد، في التوصيات؟ وهل ستكون هذه التوصيات موضوعاً لدراسات مستقلة من قبل مركز التدريب المالي والمحاسبي وجامعة بغداد وجامعة النهرين وجامعة المستنصرية وربما جامعات ومعاهد أخرى، قبل ترجمتها إلى إجراءات وتشريعات؟ لا نفترض أن ديوان التأمين يضم قدرات بحثية كافية للمشاركة في مثل هذه الدراسات.

ترى هل سيقدم مركز التدريب المالي والمحاسبي تقريراً شاملاً عن المؤتمر ويقوم بنشره كمساهمة في نشر الوعي التأميني؟

³⁴ مصباح كمال، "التدريب المهني بين الجمعية والديوان: ملاحظات أولية"، مرصد التأمين العراقي:

<https://iraqinsurance.wordpress.com/2011/12/03/training-professional-development>

مصباح كمال، "الدراسة التخصصية الأكاديمية للتأمين في العراق"، شبكة الاقتصاديين العراقيين:

<http://www.iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2017/09/Actuarial-and-Insurance-Studies-in-Iraq.pdf>

³⁵ مصباح كمال، "ملاحظات حول "تأسيس" البنك المركزي العراقي لشركة التأمين التكافلي"، شبكة الاقتصاديين العراقيين:

<http://new-site.iraqieconomists.net/ar/2019/08/14/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d8%aa%d8%b3%d8%a7%d8%a4%d9%84%d8%a7%d8%aa-%d8%ad%d9%88%d9%84-%d8%aa%d8%a3%d8%b3%d9%8a%d8%b3-%d8%a7%d9%84%d8%a8%d9%86%d9%83-%d8%a7%d9%84%d9%85/#comments>

مصباح كمال، "عودة لموضوع تأسيس البنك المركزي العراقي لشركة التأمين التكافلي"، شبكة الاقتصاديين العراقيين:

<http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2019/10/Misbah-Kamal-CBI-Takaful-2.pdf>



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق تأمينية

(*) باحث وكاتب في قضايا التأمين

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر . 10 تشرين الأول 2021

<http://iraqieconomists.net/ar/>



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق تأمينية

ملحق رقم (1)

الأوراق المقدمة في المؤتمر العلمي الدولي لإصلاح قطاع التأمين في العراق، 15-16
أيلول 2021.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق تأمينية

وقائع المؤتمر العلمي الدولي السنوي الأول

اليوم الأول 15 أيلول 2021

10:00 - 10:15 الافتتاح الرسمي

- قراءة آيات من القرآن الكريم
- السلام الوطني

10:15 - 11:00 كلمات الترحيب والافتتاح

- الدكتور أحمد جواد الدهلي مدير عام مركز التدريب المالي والمحاسبي - رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر
- الدكتور علي عبد الأمير علاوي معالي وزير المالية
- السيدة إسراء صالح داود رئيس ديوان التأمين
- الاستاذ الدكتور محمد علي ابراهيم العامري رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

11:00 - 11:30

- افتتاح معرض شركات التأمين
- استراحة الشاي والقهوة

11:30 - 1:30 جلسة اليوم الأول

ادارة الجلسة: أ.د. فلاح حسن ثويني - كلية الادارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية

ت	اسماء الباحثين	عنوان البحث
1	الاستاذ سعيد عباس مرزه نائب رئيس مجلس ادارة شركة التأمين العراقية	دور انتقاء الاخطار في تحديد اسعار التأمين
2	الاستاذ وليد عيدي عبد النبي المدير المفوض للشركة العراقية لضمان الودائع	واقع قطاع التأمين وضمان الودائع المصرفية في العراق وسبل تطويره
3	أ.د. فاطمة جاسم محمد كلية الادارة والاقتصاد - جامعة البصرة أ.م.د. علاء الدين عبد الوهاب حسون كلية شط العرب الجامعة	معيان الابلاغ المالي رقم 17 عقود التأمين تقليص فجوة المقارنة بين قطاع التأمين والقطاعات الأخرى
4	السيدة غادة هاني سليمان السيدة دعاء قاسم رمضان السيدة رشا أنيس عبد العزيز السيدة مروة محسن عبد الحسين شركة الحمراء للتأمين	التأمين الصحي التكميلي للضمان الصحي
5	أ.د. فلاح حسن عداي الحسيني مدير مكتب الشؤون الضريبية - حكومة الشارقة دولة الامارات العربية المتحدة	تحليل المخاطر التأمينية وأثرها في تعزيز التصنيف الائتماني لشركات التأمين - دراسة تطبيقية في دول مجلس التعاون الخليجي للسنوات 2018-2021
6	د. أحمد جواد الدهلي مدير عام مركز التدريب المالي والمحاسبي السيدة ايفان سمير عبد الصاحب المصرف العراقي للتجارة	العوامل المؤثرة في ربحية الشركات دراسة تطبيقية في شركات التأمين العامة في العراق
7	السيد عمر عبد الكريم عبد جاسم شركة التأمين الوطنية العامة	عقد البيع على اساس (C.I.F) وانعكاسه على حجم اقساط التأمين البحري- بضائع بحث تطبيقي في قطاع التأمين العراقي

دعوة الغداء



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق تأمينة

اليوم الثاني 16 أيلول 2021

11:00 – 10:00 الجلسة الأولى

ادارة الجلسة: أ.د. نغم حسين نعمة – عميد كلية اقتصاديات الاعمال – جامعة النهدين

ت	اسماء الباحثين	عنوان البحث
1	السيد عمر جمعة خليفة الحلبوسي باحث السيد حيدر سعد محمد مركز التدريب المالي والمحاسبي أ.د. احمد حجاب الشركة المغربية لتأمين الصادرات - المغرب	دور البراعة التنظيمية في جذب عملاء شركات التأمين - دراسة استطلاعية في شركة التأمين الوطنية فرع الانبار
2	م.د. صادق طعمه خلف كلية الادارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية	تمكين التأمين الذكي - البيئة الحاضنة والدور المرتقب لتطوير قطاع التأمين في العراق
3	م. د. سهيلة حسان الفرطوسي جامعة الامام الصبارق - النجف	نحو استراتيجيات إصلاح اداري اكثر فاعلية لشركات التأمين العراقية في إطار مدخل المسؤولية الاجتماعية للمنظمات - دراسة تشخيصية تحليلية وفق رؤية مقترحة
4	السيدة رند شاكر محمود السيد فاضل اياد فاضل السيدة ايه نجم عبد الله السيد احمد كريم شاطي السيدة منى جبار عطا شركة الحمراء للتأمين	التأمين البحري عن طريق المنصة الالكترونية

11:30 – 11:00 مشاركات لباحثين وخبراء خارجيين

12:00 – 11:30 استراحة الشاي والقهوة

1:00 – 12:00 الجلسة الثانية

ادارة الجلسة: د. هيثم عبد الخالق – المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية – جامعة بغداد

ت	اسماء الباحثين	عنوان البحث
1	نزار سعدون دواي الفهد شركة التأمين الوطنية	العوامل المؤثرة على قطاع التأمين في العراق بعد عام 2003
2	أ. د. نعيم صباح جراح كلية الادارة والاقتصاد – جامعة البصرة د.مصطفى محمد ابراهيم البنك المركزي العراقي	التنبؤ بعوائد اسهم شركات التأمين الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية باستخدام نموذج ARIMA للمدة من 2015 – 2020
3	أ.م.د. عادل عيسى الوزني كلية العلوم السياحية – جامعة كربلاء م.د. نسرین غالي قاسم الكلية التقنية الادارية بغداد – الجامعة التقنية الوسطى	دور الترويج في نشر ثقافة تأمين السفر لدى المواطن العراقي – دراسة استطلاعية لعينة من المسافرين
4	م.د. رواء ياسر مهدي م. د. زيد عائد مردان جامعة الامام الصادق	التدقيق المستدام لإدارة مخاطر أنشطة الاستثمار والتحوط لها في شركات التأمين

2:00 – 1:00 التوصيات والتكريم والختام

دعوة الغداء



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق تأمينية

ملحق رقم (2)

توصيات مؤتمر إصلاح قطاع التأمين في العراق-تحديات الواقع وفرص المستقبل،
16-15 أيلول 2021.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق تأمينة

توصيات مؤتمر

إصلاح قطاع التأمين في العراق - تحديات الواقع وفرص المستقبل

١- إعادة هيكلة قطاع التأمين في العراق باتجاه زيادة فاعليته وقدراته التنافسية من خلال التفكير جدياً بإنهاء احتكار الشركات الحكومية للنشاط التأميني وتحويلها تدريجياً إلى القطاع المختلط وإصدار التشريعات الضرورية لتشجيع تأسيس وتطوير شركات التأمين وإعادة التأمين في القطاع الخاص وفقاً لمعايير مالية ومهنية يحددها القانون ومسجل الشركات لتتولى الجزء الأكبر من عمليات التأمين في العراق بأشراف ورقابة الجهات الحكومية ذات العلاقة.

٢- بناء وتطوير نموذج ديناميكي يلائم شركات التأمين العراقية، يستوعب التغيرات البيئية المتسارعة في بيئة قطاع التأمين المحلية والدولية، والاستجابة للتحديات والتغيرات المتسارعة في البيئة وتزايد المنافسة داخل سوق التأمين ومن خارجها من المؤسسات المالية الأخرى عبر التغيير في الهياكل التنظيمية وأنماط العمل التقليدية وبما يدعم قدرتها في خلق القيمة واكتساب ميزة تنافسية وزيادة حصتها السوقية.

٣- تبني القيادات الإدارية العليا لمفهوم التفكير الاستراتيجي لما له من أهمية في صناعة التأمين والنمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي والتقدم العلمي والتفوق التكنولوجي وتحقيق الريادة في الاعمال واختيار القيادات الإدارية على وفق معايير الكفاءة والتخصص فشركات التأمين بحاجة ماسة إلى قيادات إدارية تتصف بالقدرات الفكرية والمهارات غير التقليدية لغرض تعزيز الرشد في عمليات صنع القرارات الاستراتيجية. لهذا هناك ضرورة لترسيخ مفاهيم التفكير الاستراتيجي لدى القيادات الادارية في شركات التأمين وكيفية قيامها باتخاذ قرارات ملائمة لطبيعة خدماتها التأمينية.

٤- الاهتمام بتنفيذ مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنظمات، كمنهج طوعي وأخلاقي ومسؤول. لقد أبدت الكثير من الجهات والمؤسسات الدولية اهتماماً متزايداً بموضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات، لاسيما بعد الدور المتنامي والتوسع الهائل للقطاع الخاص في الحياة الاقتصادية والمساهمة في تنمية اقتصاديات البلدان. لهذا يتوجب على الشركات بجانب البحث عن تعظيم الثروة والعائد، الاهتمام بالبيئة والمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للارتقاء بالمجتمع على الأصعدة كافة.

٥- تبني شركات التأمين إطار استراتيجي يتضمن صياغة الرؤية الاستراتيجية والرسالة و الاهداف والاولويات الاستراتيجية التي تحسن مستوى تصنيفها الدولي وزيادة قدرتها على التمويل والوفاء بالتزاماتها المالية. ولابد من تطوير مؤشرات أجمالي الأقساط المكتوبة GWP والعمل على نموها وذلك من خلال مجموعة من الأدوات ومنها ابتكار منتجات تأمينية جديدة،



أوراق تأمينية

تعزيز المركز التنافسي، البحث عن أسواق جديدة، تنويع محفظ استثماراتها وتطوير التقنيات والأنظمة في تقديم الخدمات التأمينية للتسهيل على المتعاملين وتخفيض تكاليف تقديم الخدمات.

٦- التزام شركات التأمين بحساب معيار كفاية رأسمال شركة التأمين سنوياً ومقارنته مع المعايير القطاعية، والحد الأدنى المقبول لهذا المعيار هو أن لا يقل عن (1.5) والإفصاح عنه في التقارير المالية السنوية لكل شركة، لما له من أهمية في معرفة الوضع المالي للشركة وقدرتها شركة التأمين بالوفاء بالتزاماتها المترتبة عليها ومواجهة المخاطر. إذ تتجه معايير كفاية رأس المال نحو مبدأ تحليل المخاطر في تحديد مؤشر كفاية رأس المال لشركة التأمين وهو مبدأ متوافق مع صناعة التأمين لكونه يعمل في صميم دراسة، وتحليل، وتوزيع المخاطر.

٧- اعتماد المعايير المالية المحاسبية الدولية في اعداد الكشوفات المالية لشركات التأمين، لاسيما معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (١٧) وتطبيقه في الوقت المناسب، لكونه يمثل تطور نوعي للقياس والإفصاح لشركات التأمين.

٨- الاهتمام بمؤشرات التحليل المالي في شركات التأمين لما له من دور في تسليط الضوء على أداء شركات التأمين، وبما يمكن من النهوض بمستوى الاداء الحالي لشركات التأمين العراقية. والاتجاه نحو تفعيل دور الشراكة المجتمعية وفقاً لآليات وممارسات متكاملة ومبنية على أسس ومنهجية مدخل المسؤولية الاجتماعية للشركات (المشار اليه آنفاً) بتأثيره بسلوكيات الأعمال على المجتمع لتشكل عملية تكامل الأعمال مع المجتمع وتدعم جهود الإصلاح الإداري المرتقب. يتربط على ذلك كسب ثقة الزبائن والمستثمرين عن طريق إنشاء علاقات جيدة معهم وتعزيز سمعة المنظمة لديهم واستغلال الفرص بالسرعة المطلوبة وتوجيهها للمسار الصحيح لجذب الزبائن، وخلق ثقافة تأمينية من شأنها تبصير أفراد المجتمع وجذبهم نحو التأمين.

٩- تبني استراتيجيات تسويق مبتكرة واستخدام الاساليب الترويجية المستندة على التقنيات الحديثة بالاتصالات مثل مواقع التواصل الاجتماعي لنشر الوعي التأميني بين افراد المجتمع والتعريف بالمنتجات التي تقدمها شركات التأمين وتقليل الفجوة بينها وبين الجمهور.

١٠- التركيز على البحث والتطوير في ابتكار منتجات تأمينية جديدة لمواكبة الحاجات المتزايدة للأفراد وجذبهم لسوق التأمين وشمولها لأخطار جديدة تواجه الافراد ومنظمات الاعمال يمكن تغطيتها لاسيما في مجال تأمين السفر والتأمين البحري والتأمين الصحي.

١١- الاعتماد على آليات تسعير مناسبة للأخطار بدل اساليب التسعير النمطية من خلال الاعتماد على معايير ومؤشرات شاملة وقابلة للقياس ونماذج كمية وخوارزميات الذكاء الصناعي في التنبؤ وقياس الاخطار واحتمالية تحققها. والتوسع في شمول الاخطار التي يمكن التأمين عليها مع اعادة النظر بأسعار التأمين على وفق نتائج محفظة كل نوع من انواع التأمين وبعد دراسة دقيقة لانتقاء كل خطر يعرض عليها.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق تأمينة

١٢- قيام المصارف كافة بتعريف زبائنهم بمهام الشركة العراقية لضمان الودائع ودورها في حماية ودائع الجمهور خاصة ذوي الأرصدة الصغيرة لغرض تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي وزيادة الثقة به والمساهمة في معالجة ظاهرة الائتزاز.

١٣- تضمين كافة العقود التجارية الخاصة بالصادرات والواردات سواء كان القطاع العام أم القطاع الخاص والشركات الاستثمارية الأجنبية العاملة في العراق ومنها النفطية بنوداً تلزمها بإصدار وثيقة التأمين لدى شركات التأمين داخل العراق ووضع جهات رقابية خاصة لتنفيذ ذلك في المنافذ الحدودية.

١٤- إصدار تعليمات خاصة من قبل الحكومة بفرض التأمين الصحي على كافة منتسبي القطاع العام والعاملين في القطاع الخاص، وإصدار لائحة واضحة لحقوق وواجبات المؤمن لهم في وثيقة التأمين الصحي. شرط انتفاع المنتسبين من هذا التأمين، من دون أن يكون الاستقطاع مجرد عبء على رواتبهم، باعتباره لدى المستشفيات الحكومية والخاصة، وعيادات الأطباء، والصيديات والمختبرات. ومن شأن هذه التعليمات أن تجعل هذه الجهات تتسابق لكي يتم التعامل معها بالتأمين الصحي.

١٥- قيام شركات التأمين العامة والخاصة بالدراسة والتحليل والعمل على تنفيذ التطبيقات وتحديث الانظمة الآلية لإيجاد قواعد بيانات يمكن الاعتماد عليها، بالإضافة الى تطوير إدارة خطر كفوة لدراسة وتدقيق الأخطار وتحديد النزعة لهذه الأخطار على أسس علمية إحصائية دقيقة. والتوسع في شمول الأخطار التي يمكن التأمين عليها مع إعادة النظر بأسعار التأمين على وفق المنافسة والمتغيرات البيئية ونتائج محفظة كل نوع من انواع التأمين وبعد الدراسة الدقيقة لانتقاء كل خطر يعرض عليها.

١٦- الاهتمام بالتأمين الالكتروني من خلال التثقيف والترويج لقطاع التأمين الكترونياً فضلاً عن إصدار وثيقة التأمين الالكترونية عبر مواقع خاصة بشركات التأمين وتسهيل دفع مبالغ أقساط التأمين عن طريق وسائل الدفع الالكترونية مع تسهيل إمكانية الزبون الاطلاع على سجله التأميني من خلال تلك المواقع.

١٧- استحداث منصة الكترونية خاصة بتأمين الاعتمادات المستندية وقيام البنك المركزي بالتعاون والتنسيق مع ديوان التأمين بإصدار التعليمات لإنشاء هذه المنصة ومن ثم قيام شركة إعادة التأمين العراقية مع جمعية شركات التأمين بأبرام الاتفاقيات وعمل هيكلية هذه المنصة وإلزام اصحاب البضائع والتجار والمصارف الحصول على الوثائق عن طرق المنصة الالكترونية حصراً مما سوف يساهم في ابقاء الاموال في العراق.

١٨- نشر الوعي التأميني للقضاء على المعوقات الاجتماعية التي تمثل موانع للثقافة التأمينية وذلك بما يحمله المجتمع من عادات وتقاليد وتوجهات فكرية، ومكتسبات عقائدية أو دينية، التي



أوراق تأمينة

يعاني منها سوق التأمين العراقي بشكل كبير. يجب على شركة التأمين الوطنية أن تغير من مناهجها في الترويج لخدمة تأمين السفر بالشكل الذي يرفع من مستوى الثقافة التأمينية لدى المسافرين العراقيين من خلال متابعة نتائج العملية التسويقية ومدى فاعليتها بشكل يصل تأثيره الى جميع افراد المجتمع .

١٩- منح قطاع التأمين اهتماما اكبر من قبل الجهات التشريعية وتذليل العقبات أمام تطويره من خلال تعديل وتفعيل المنظومة التشريعية والقانونية لقطاع التأمين، ووضع خطة اصلاحية لازمة بالتعاون مع الوزارات الأخرى والجهات غير المرتبطة بالوزارات لتطوير هذا القطاع .

٢٠- تعزيز الاطار التشريعي والرقابي الداعم لقطاع التأمين لاسيما بالنسبة للتأمين البحري على البضائع المستوردة من خلال اعتماد الاستيراد على اساس شرط (C&F) وإيجاد آليات جديدة للتعاون بين شركات التأمين العامة والخاصة وبما يسمح بتعزيز قدرة الشركات في تغطية الاخطار الكبيرة مثل اخطار الكوارث الطبيعية وأخطار أخرى لم يؤمن عليها في السابق، ويصعب على الشركات الخاصة تغطيتها . واستخدام آليات التدقيق والتقييم المناسبة لضمان تخفيض مخاطر الاستثمارات التي تقوم بها شركات التأمين.

٢١- تعزيز العلاقات مع شركات التأمين العربية والاجنبية والافادة من التجارب والخبرات الدولية في ميادين التأمين كافة وعقد الشراكات والاتفاقات المشتركة وزيادة التركيز على البحث العلمي والتعاون المشترك في عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل الدولية لتطوير قطاع التأمين في العراق وإيجاد الحلول للمشاكل التي يواجهها .

٢٢- إعادة النظر في تأمين السيارات من خلال تعديل مبالغ التعويضات ونشر الوعي التأميني لدى المستفيدين واستثمار الاموال الناتجة عن أقساط التأمين المدفوعة من خلال شراء الوقود في تطوير هذا القطاع وتخفيض نسبة الاستقطاع الحكومي الى الحد الأدنى.

٢٣- تطوير الموارد البشرية العاملة في قطاع التأمين من خلال البرامج الدراسية والدورات التدريبية وورش العمل المحلية والدولية وبما يؤدي الى انتاج خبرات قادرة ومؤهلة لادارة وقيادة قطاع التأمين في العراق.

اللجنة العلمية للمؤتمر



أوراق تأمينية

ملحق رقم (3)

مشروع لصياغة سياسة لقطاع التأمين في العراق قدمناها للمناقشة. وه مشروع غير مكتمل وقد قمنا بإعادة صياغة فقرات منها كما هي معروضة في متن ورقتنا الحالية.

كتبنا في التقديم للمشروع الآتي:

كنت قد نشرت ورقة³⁶ تضمنت ما أسميته بمشروع لصياغة سياسة لقطاع التأمين في العراق، أنشرها هنا ثانية إذ قد يجد البعض فيه ما يفيد في التفكير ببعض قضايا سوق التأمين العراقي ورسم السياسات المناسبة لتطوير قطاع التأمين.

مشروع لصياغة سياسة لقطاع التأمين في العراق

ما يهمنا هو استعادة ما كتبناه في الماضي فيما يخص وضع سياسة مرحلية تجاه النشاط التأميني مع بعض الإضافات الجديدة. اقترحت الخطوط العامة لهذه السياسة كما يلي كي تتناسب مع الطبيعة العامة لبرنامج سياسي حزبي:

يستحق قطاع التأمين اهتماماً خاصاً نظراً للدور "الإنتاجي" الذي يلعبه في التعويض عن الأضرار والخسائر المادية التي تلحق بالأفراد والعوائل والشركات على أنواعها، والدور الاستثماري من خلال تجميع أقساط التأمين. وسيزداد هذا الدور أهمية مع التطور الاقتصادي والاجتماعي للعراق مع تعاظم حجم أقساط التأمين، وضرورة ضمان استفادة شركات التأمين العامة والخاصة المرخصة بالعمل في العراق من هذه الأقساط إذ أن قدرأ كبيراً من الأقساط يتسرب إلى الخارج. لذلك يجب العمل الآن على إعادة النظر بقانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 لتغيير الرؤية الخاطئة التي يقوم عليها هذا القانون وأحكامه الضارة بالقطاع، ورسم سياسة للقطاع يحول دون التسرب غير القانوني لأقساط التأمين خارج العراق.³⁷

³⁶ "غياب التأمين في برنامج الحزب الشيوعي العراقي المعروض (للمناقشة)، مجلة الثقافة الجديدة، العدد 382، أيار 2016. نشرت أيضاً في مجلة التأمين العراقي:

<http://misbahkamal.blogspot.co.uk/2016/07/382-2016.html>

³⁷ جبار عبد الخالق الخزرجي، سعدون الربيعي، فؤاد شمقار، محمد الكبيسي، مصباح كمال، منعم الخفاجي، مساهمة في نقد ومراجعة قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005، تحرير: مصباح كمال، (مكتبة التأمين العراقي، 2013).

مصباح كمال، قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005: تقييم ودراسات نقدية (بغداد: منشورات شركة التأمين الوطنية، 2014).



أوراق تأمينية

أما تفاصيل هذه السياسة ووسائل تحقيقها التي أتيت على ذكرها فهي تضم مع بعض الإضافات الجديدة ما يلي:³⁸

أولا - توطین التأمین

- 1- اشتراط إجراء التأمين على الأصول المادية والمسؤوليات القانونية الناشئة عنها حصراً لدى شركات تأمين مسجلة لدى الدوائر المختصة في العراق ومجازة من قبل ديوان التأمين العراقي.
- 2- تحريم إجراء التأمين خارج العراق، أي خارج القواعد الرقابية التي يديرها ديوان التأمين العراقي.
- 3- اشتراط ان تكون استيرادات العراق بشروط الكلفة والشحن (سي أند اف - C & F) وليس بشروط الكلفة والتأمين والشحن (سي أي اف - CIF) عند فتح الاعتمادات المستندية مع المصارف.
- 4- فرض غرامات مالية وغير مالية عند مخالفة شرط التأمين لدى شركات مجازة من قبل ديوان التأمين العراقي على أي طرف عراقي أو أجنبي يعمل في العراق (أي المؤمن له)، وإلزام الطرف المخالف بشراء التأمين من شركة تأمين مسجلة ومجازة في العراق.
- 5- تعزيز الالتزام بهذه الشروط أعلاه وضمان تطبيقها من خلال التنسيق مع الإدارات الجمركية لتقييد إخراج البضائع المستوردة على أنواعها من الموانئ العراقية البرية أو البحرية أو الجوية وذلك باشتراط إبراز وثيقة تأمين أصولية صادرة من شركة تأمين مسجلة ومجازة في العراق.
- 6- عدم تقديم السلف أو الدفع على الحساب أو إجراء التسوية النهائية لعقود المقاولات دون إبراز وثيقة تأمين أصولية صادرة من شركة تأمين مسجلة ومجازة في العراق.

³⁸ معظم هذه التفاصيل كانت موضوعات لدراسات ومقالات منشورة في الثقافة الجديدة، شبكة الاقتصاديين العراقيين، مرصد التأمين العراقي ومجلة التأمين العراقي. سأشير إلى بعضها في الهوامش.



أوراق تأمينية

7- النص في عقود الدولة على إجراء التأمين مع شركات تأمين مسجلة ومجازة في العراق. وكذلك وضع نماذج موحدة لشروط التأمين والتعويض في عقود الدولة مع شركات المقاولات العراقية والأجنبية.

8- تأمين صناعة النفط والغاز، في جميع مراحلها، لدى شركات التأمين المسجلة في العراق العامة أو الخاصة منها.

9- تشجيع تأسيس شركات تأمين كبيرة ذات قدرات مالية قوية وكوادر وظيفية عالية الكفاءة من خلال دمج شركات التأمين الخاصة الصغيرة.

ثانياً – تعزيز مؤسسات التأمين

10- العمل على ضمان استقلالية ديوان التأمين العراقي رغم تابعيته لوزارة المالية وتكريس مكانته كمؤسسة شبه حكومية، وتعزيز جهازه الفني من خلال التدريب لدى هيئات الرقابة العربية المتمرسية في مصر أو الأردن على سبيل المثال؛ وكذلك ضمان عدم تضارب المصالح بينه وبين شركات التأمين.

11- تحسين مستوى الرقابة التي يمارسها ديوان التأمين لضمان عدم تسرب أقساط التأمين، دون وجه حق، إلى الخارج؛ وكذلك التأكد من صحة عقود إعادة التأمين التي تبرمها شركات التأمين الخاضعة لرقابته.

12- المساواة في التعامل مع شركات التأمين العامة والخاصة والوقوف على مسافة واحدة منها من قبل ديوان التأمين وشركة إعادة التأمين العراقية.

13- جعل جمعية التأمين العراقية مؤسسة مفتوحة لجميع أعضائها من شركات التأمين، والتأكيد على الهوية غير الحكومية للجمعية، والمساواة بين شركات التأمين العامة والخاصة في تشكيل أجهزة الجمعية، وضمان استقلال عملها، واستكمال كادرها الفني ورفع مستوى البيانات والمطبوعات التي تصدرها.

14- تكثيف التدريب المهني للعاملين والعاملات في قطاع التأمين.³⁹

³⁹ مصباح كمال، التدريب المهني بين الجمعية والديوان: ملاحظات أولية، مرصد التأمين العراقي:

<https://iraqiinsurance.wordpress.com/2011/12/03/training-professional-development/>



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق تأمينة

15- دعم مكانة ودور شركة إعادة التأمين العراقية، أو التفكير بإعادة هيكلتها باستلهم ماضيها في الستينيات والسبعينيات.

ثالثاً - تأسيس سوق فيدرالي للتأمين

16- معالجة إرث النظام السابق فيما يخص مصالح الأطراف المتضررة وخاصة أولئك الذين هُجروا بذريعة التبعية، وحل أية إشكالات قائمة بين شركات التأمين العامة وحكومة إقليم كردستان بغية التمهيد لرجوع فروع شركات التأمين العامة إلى الإقليم، وسماح حكومة الإقليم بتأسيس فروع للشركات العامة والخاصة في الإقليم.

17- العمل على تأسيس سوق تأميني فيدرالي موحد من خلال نظام رقابي موحد على النشاط التأميني، لتجنب ازدواجية الرقابة وكلفتها الإدارية والمالية على شركات التأمين، وضمان حرية عمل شركات التأمين في جميع أنحاء العراق.

18- اتخاذ خطوات جادة للبدء باستخدام اللغة الكردية في مجال التأمين في إقليم كردستان.

رابعاً - إضافات للمشروع

يمكن إضافة عناوين ثانوية أخرى للسياسة التأمينية كالتأسيس لثقافة تأمينية على مستوى المؤسسات والأفراد؛ والتأمين الاجتماعي في مختلف أشكاله ووضع القواعد المناسبة لتمويله؛ والتأمين الصحي ونظام طبيب الأسرة؛ وإعادة النظر في إدارة قانون التأمين الإلزامي من حوادث السيارات (القانون رقم 52 لسنة 1980 وتعديلاته)؛ ربط القروض العقارية بالتأمين على الحياة وبأسعار تأمينية لا تثقل كاهل المستقرضين الصغار؛⁴⁰ بناء صندوق حكومي للتعويض عن الأضرار المادية التي تلحق بالأفراد نتيجة للكوارث الطبيعية؛⁴¹ دراسة جعل التأمين من الحريق على منشآت الأعمال التي تستخدم عدداً معيناً من العاملين أو رأسماًلاً بحد معين إلزامياً، إضافة إلى جعل التأمين

40 مصباح كمال، برنامج البنك المركزي للقروض الصناعية والزراعية والإسكان ومكانة التأمين، مجلة التأمين العراقي <http://misbahkamal.blogspot.co.uk/2015/09/7-2015-2015.html>

41 مصباح كمال، خطر الفيضان في العراق ودور الدولة والتأمين، شبكة الاقتصاديين العراقيين <http://iraqieconomists.net/ar/2014/10/09/>



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق تأمينة

على المُنْتَجَات والمسؤولية المهنية فيما يتعلق بالسلع والخدمات المنتجة اجبارياً وذلك لحماية حقوق المستهلك؛⁴² وغيرها من الموضوعات.

⁴² مصباح كمال، التأمين في المنهاج الحكومي: قراءة أولية، الثقافة الجديدة، العدد 370، تشرين الثاني 2014، ص 51-